الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.16

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
17 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ميسكيتا بورجيس ..... (تيمور - ليشتي)

ثم: السيد دايفيس (نائب الرئيس) ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62885 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (A/69/38 و A/69/211 و A/69/222 و A/69/224 و A/69/256 و A/69/368 و A/69/369 و A/69/396) (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/69/182 و A/69/346) (تابع)

١ - السيد سارغسيان (أرمينيا): قال إن عام ٢٠١٥ سوف يكون بمثابة نقطة تحول، إذ ستشرع خلاله الدول الأعضاء في العمل على الجيل التالي من الأهداف الإنمائية. وأشار إلى أهمية إدراج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن تلك الأهداف، باعتبارها هدفا قائما بذاته وغاية شاملة لعدة قطاعات، مضيفا أنه ينبغي للمجتمع الدولي، في الوقت ذاته، التعجيل بوتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم التقدم الكبير المُحرز في مجال المساواة بين الجنسين على المستويين الوطني والدولي، قال إنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه في عدد من المجالات، بما في ذلك القضاء على العنف ضد المرأة، وحَظْر الإجهاض بسبب جنس الجنين، وتعزيز المساواة والحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية.

٢ - وأشار إلى أن حكومة أرمينيا اتخذت إجراءات تنفيذية وتشريعية بشأن مجموعة واسعة من القضايا الجنسانية خلال العقدين الأخيرين، بالإضافة إلى إجراءات لضمان حقوق المجموعات النسائية الضعيفة. كما قامت بوضع استراتيجية خاصة بتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين، بمن فيهم النساء، ونفذت العديد من الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالقضايا الجنسانية. ولقد أُسندت إلى مجلس المرأة مسؤولية رصد تنفيذ الالتزامات الجنسانية في إطار النظام الوطني لحقوق الإنسان، فيما يسهر أمين مظالم مستقل على كفالة حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل. ومضى في القول إن بلده اعتمد نظام حصص قائم على نوع الجنس في قانون الانتخابات، وقانونا بشأن المساواة بين الجنسين. وأضاف أن تعزيز القوانين الوطنية في مجال الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء، بالإضافة إلى تنفيذ برامج مساعدة الضحايا، قد أتاح لأرمينيا أن تحتل، في عام ٢٠١٣، مكانا بين الدول الثلاثين الأكثر نجاحا في مكافحة الاتجار بالبشر، مشيرا إلى أن اعتماد أرمينيا لسياسة شاملة لإدماج اللاجئين، وما يتصل بذلك من تدابير، بالإضافة إلى الدعم المقدم من المانحين، قد أدى إلى نجاح إدماج العديد من النساء اللاجئات والأشخاص المشردين داخليا الذين أُبعِدوا عن ديارهم على مدى العقود الأخيرة التي اندلعت فيها الحرب. وقد اعتمدت أرمينيا عام ٢٠١٣ خطة عمل من أجل تلبية الاحتياجات الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين في الآونة الأخيرة.

٣ - وعلى المستوى العالمي، قال إن الحكومة الأرمينية بدأت سلسلة من المناقشات مع الجهات الدولية المعنية بشأن الإجهاض القائم على جنس الجنين، وكانت من أول البلدان التي قدمت استعراضها الوطني بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. ووعيا بعدم اكتمال العمل في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، يعيد وفد بلده تأكيد التزامه بحماية حقوق المرأة والوفاء بها، وبالتنفيذ الفعلي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وصياغة خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مراعية للاعتبارات الجنسانية.

٤ - السيد محماداميوف (طاجيكستان): شدد على أهمية القضاء على العنف ضد النساء كأحد الشروط الرئيسية لكفالة المساواة بين الجنسين، مشيرا إلى أن طاجيكستان

صدقت على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠١٤. وواصل قائلا إن بلده بصدد تنفيذ سياسة للقضاء على التمييز ضد المرأة ويجري إصلاحات اجتماعية تروم تعزيز الضمانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مضيفا أن طاجيكستان اعتمدت قانونا لمنع العنف الأسَري ووضعت برنامجا وطنيا في هذا الشأن. وأنشأت وزارة الشؤون الداخلية وحدات تفتيش لمكافحة العنف الأسَري، في حين أدرجت أكاديمية الشؤون الداخلية دورة اختيارية تُعنى بمكافحة العنف الأسَري ضمن منهاجها الدراسي. وساعدت مراكز الإعلام والمراكز الاستشارية التي أُنشئت بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال المساواة بين الجنسين.

٥ - واسترسل قائلا إنه رغم التقدم المشجِّع الذي سُجل على مستوى تعزيز القوانين المعنية بالمساواة بين الجنسين، فإنه ينبغي تركيز الجهود على تنفيذها. ولهذا الغرض، فإن الحكومة تتعاون عن كثب مع ائتلاف الجمعيات العامة لترجمة قانون المساواة إلى مساواة فعلية على أرض الواقع. وأوضح أن طاجيكستان، إدراكا منها لأهمية التمكين الاقتصادي في تعزيز المساواة بين الجنسين، قد وضعت برنامجا للتدريب المهني وبرنامجا آخر لدعم التدريب في مجال المهارات المتخصصة وتوفير فرص العمل للمرأة. وقامت أيضا بدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز ريادة الأعمال والتخفيف من آفة الفقر بين النساء عن طريق تقديم قروض صغرى، ورفعَت السن القانونية للزواج من ١٧ إلى ١٨ سنة كخطوة نحو النهوض بتعليم المرأة واعتمادها على نفسها، وتنفيذ المادة ذات الصلة من اتفاقية حقوق الطفل. وأشار إلى أن طاجيكستان تولي أهمية خاصة لتحسين الخدمات الصحية، لا سيما من خلال تنفيذ مبادرات لزيادة الوعي ووضع إطار قانوني ومعياري في مجال صحة المرأة، بما في ذلك صحتها الجنسية والإنجابية. وأضاف أنه رغم شعوره بالارتياح لتركيز مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتأييده فكرة النظر في طائفة واسعة من القضايا الجنسانية إبان صياغة تلك الأهداف، فإنه يلاحظ أن التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف سيكون بطيئا في غياب ما يكفي من الموارد المالية والاستثمار، وإتاحة استخدام التكنولوجيات المبتكرة.

٦ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن التنمية الكاملة لا يمكن أن تتحقق دون تمكين المرأة، وهو الأمر الذي يدخل ضمن أولويات حكومة بلده. وأوضح أن سياسة بنغلاديش الوطنية للنهوض بالمرأة أتاحت مضاعفة مشاركتها في جميع مناحي الحياة. وتحتل بنغلاديش المرتبة السابعة على الصعيد العالمي في مجال التمكين السياسي للمرأة، وكانت لها تجربة مع القيادة النسائية على مدى عشرين سنة. والمرأة البنغالية تتمتع بتمثيل هام في البرلمان وفي الحكومة الوطنية والإدارات المحلية. وأشار إلى أن إحدى الجامعات العامة المرموقة عيَّنت أخيرا أول امرأة في بنغلاديش لشغل منصب نائب رئيس الجامعة.

٧ - ويخصِّص القطاع العام نسبة ١٠ في المائة من الوظائف للمرأة، بالإضافة إلى حصص أخرى تخصَّص للنساء المعوقات أو المنتميات إلى أقليات عرقية. ولقد تم تمديد إجازة الأمومة إلى ٦ أشهر. وساهمت التسهيلات الائتمانية الخاصة والقروض المالية الصغرى المقدمة إلى النساء في مضاعفة عدد النساء صاحبات المشاريع بما قدره أربع مرات منذ عام ٢٠٠٩. وتسيطر النساء على قطاع صناعة الملابس، الذي يعد أهم صناعة تصديرية في البلد. ويجري حاليا وضع معايير خاصة بالقيادة النسائية في قطاع الأعمال، والأكاديميات، ومنظمات المجتمع المدني، وقطاع وسائل الإعلام. وذكر أن مشاركة المرأة في مجموع القوى العاملة

ارتفعت بمعدل ٢٨ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، وهو الأمر الذي يعد إنجازا بارزا.

٨ - واسترسل قائلا إن مكانة بنغلاديش كبلد رائد في مبادرة التعليم أولاً العالمية إنما تشهد على قوة التعليم المجاني في تمكين المرأة ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس والزواج المبكر والرؤى المتطرفة التي تعوق تقدم المرأة الاجتماعي. وأوضح أن ٧٥ في المائة من المستفيدين من المساعدة في مجال التعليم على الصعيد الوطني هم من الفتيات، وأن بنغلاديش قامت بإنشاء عدد مهم من مراكز التدريب المهني لفائدة النساء في مجموعة واسعة من المجالات المهنية.

٩ - ورأى أن قيام بنغلاديش بإدراج مسألة تمكين المرأة كإحدى الغايات الشاملة في كافة السياسات الإنمائية سيكون بمثابة دليل يُهتدى به في الأعمال التي يُضطلع بها في الفترة المقبلة في هذا المجال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة لتعزيز أنشطة الدعوة، والإرادة السياسية، والشراكات العالمية المستدامة، والعمل على كفالة تنفيذ الالتزامات بتمكين المرأة. وأمام عدم فعالية الإنفاق العسكري في تعزيز الأمن، الذي يبدو جليا على الصعيد العالمي، تدعو بنغلاديش المجتمع الدولي إلى تحويل جزء من ذلك الإنفاق صوب جهود تمكين المرأة.

١٠ - السيدة كارابايفا (قيرغيزستان): قالت إن تحقيق التنمية المستدامة لن يكون ممكنا بدون النهوض بالمرأة، وخاصة في المناطق الريفية، مضيفةً أن المساواة بين الجنسين مسألة أساسية لبناء مجتمعات ديمقراطية. وأوضحت أن الدستور الجديد لبلدها، المعتمد بعد ثورة عام ٢٠١٠، ينص على أن قيرغيزستان دولة ذات توجه اجتماعي. ولقد أشادت المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون بالمواد المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات. وأعربت السيدة كارابايفا عن التزام قيرغيزستان القوي بتنفيذ الالتزامات التي تضمنتها الأهداف الانمائية للألفية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، مشيرةً إلى أن قيرغيزستان استكملت استعراضا وطنيا لإعلان ومنهاج عمل بيجين، يمكن أن يُستخدم كدليل يُسترشد به لاتخاذ المزيد من الإجراءات المحددة الهدف في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف تستمر قيرغيزستان في دعم عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة وضع المرأة، ولجنة السكان والتنمية، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

١١ - وذكرت أن مشاركة المرأة تشكل أحد العوامل الرئيسية لضمان الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر في المناطق الريفية وتعزيز رفاه الأسَر، ومع ذلك ما زالت المرأة تعاني من التمييز. وقالت إن السياسات الوطنية التي تركز تحديدا على حماية المرأة، بما فيها الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٠ وخطة العمل المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أسفرت عن تحقيق تقدم ملموس. ولقد وضعت قيرغيزستان تشريعات تراعي الاعتبارات الجنسانية عملا بالاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى قوانين تكفل للمرأة المساواة في الفرص والحقوق وتحميها من العنف الأسَري. وقالت إن تمثيل المرأة في مراكز اتخاذ القرار قد ازداد، وأصبح البلد يحتل الآن المرتبة الخمسين في العالم فيما يخص عدد النساء البرلمانيات. كما تم تعزيز قوانين مكافحة العنف القائم على نوع الجنس بهدف توفير مساعدة نفسية وقانونية مجانية وسرية للضحايا، وعند الاقتضاء، مرافقتهن إلى المراكز الطبية. وأشارت إلى أنه كان من المتعذر إحراز تقدم في مكافحة العنف الأسَري بدون وضع بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس.

١٢ - وواصلت قائلة إن الحيازة العادلة للأرض، والوصول إلى الأسواق، والحصول على التمويل والانتفاع بالتكنولوجيا، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في حقوق المرأة، وبخاصة في المناطق الريفية، سوف تبقى من الأولويات في قيرغيزستان على مدى السنوات الخمس المقبلة، وأشارت إلى أن بلدها يبقى ملتزما بتحسين الفرص المتاحة للنساء وبتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. واختتمت بالقول إن عام ٢٠١٥ سوف يكون حاسما لاستعراض الالتزامات الدولية ذات الصلة وكفالة أن الخبرات المكتسبة سوف تُستثمر بشكل فعال في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - السيدة قادرة أحمد حسن (جيبوتي): قالت إن دستور بلدها يكفل المساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى اقتراب موعد صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين، فإن حكومة بلدها تدرك أكثر من أي وقت مضى ضرورة مراعاة حقوق المرأة ومشاركتها في سياسات التنمية المستدامة. وأوضحت أن انضمام جيبوتي إلى جميع الصكوك الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان خير شاهد على التزامها بتحقيق تنمية تراعي المنظور الجنساني.

١٤ - وأردفت قائلة إن جيبوتي أولت طيلة أكثر من عقد من الزمن الأولوية للمساواة بين الجنسين واعتمدت عددا من القوانين والسياسات، بما فيها الاستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، ومدونة الأسرة التي تنص على اعتماد سن الثامنة عشرة كحد أدنى للزواج، والقانون المنشئ لحصص المرأة في شغل المناصب التي تُملأ عن طريق الانتخاب والمناصب الحكومية الرفيعة المستوى، وتعزيز مركز وولاية الوزارة الحكومية المعنية بالمساواة بين الجنسين سابقا، المعروفة اليوم بوزارة النهوض بالمرأة، والسياسة الوطنية المعنية بنوع الجنس. وينبغي أن تُستخدم تلك التدابير كإطار مرجعي لعمل الجهات الإنمائية الفاعلة في جيبوتي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

١٥ - وذكرت أن تمثيل المرأة في البرلمان والحكم المحلي قد ازداد بشكل ملحوظ منذ سنة ١٩٩٨، وأن مشاركتها في مراكز اتخاذ القرار وتمكينها من الوصول إلى العدالة يدخلان ضمن أولويات الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز إدارة شفافة وشاملة للجميع وقائمة على المشاركة. وفيما يخص التعليم الذي يعد عاملا حيويا في إعمال حقوق المرأة، قالت إن جيبوتي سجلت ارتفاعا في معدلات التحاق الفتيات بالمدارس في جميع المستويات التعليمية منذ سنة ٢٠٠٠، وحققت مستويات مواظبة متساوية تقريبا بين البنين والبنات في المرحلة الابتدائية. غير أن العوامل الاقتصادية والثقافية تساهم في إدامة الآراء التمييزية بشأن تعليم الفتيات، ويتم التصدي لها من خلال مبادرات من قبيل الاحتفال باليوم الوطني لتعليم البنات، وتقديم منح دراسية للفتيات، وتوزيع الأغذية على الأسَر الريفية التي لديها فتيات ملتحقات بالمدرسة، وإنشاء مطاعم الخدمة الذاتية ووحدات مبيت في المناطق الريفية، واعتماد استراتيجية غير رسمية لمحو الأمية والتعليم.

١٦ - وأضافت أن العنف القائم على نوع الجنس، الذي يُعَد الآفة العالمية الأكثر انتشارا، ينبع غالبا من التمييز الاجتماعي وعدم المساواة على الصعيد الاقتصادي والفقر. ولقد ركزت الجهود الحكومية، في المقام الأول، على زيادة الوعي بالقوانين والتدابير الأخرى الهادفة إلى حماية المرأة، بما في ذلك إصدار دليل قانوني وقانون للمساعدة القانونية بهدف خفض التكاليف القانونية الباهظة التي تتكبدها النساء. وقالت إن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يُعَد الأكثر انتشارا بين أشكال العنف القائم على نوع الجنس في جيبوتي، ويجب بالتالي أن تتصدى له كل الجهات الفاعلة في المجتمع. وفي هذا الصدد، ذكرت أن وفد بلدها يرحب بالمبادرة التثقيفية ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأوضحت أن الأحكام القانونية التي تحظر هذه الممارسة

أدت إلى انخفاض في انتشارها بنسبة ٥ في المائة، مشيرة إلى أن جيبوتي استضافت سنة ٢٠١٣ مؤتمرا دون إقليمي بشأن حظر جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

١٧ - ورغم المكاسب الإيجابية التي تحققت، يتعين بالضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل إزالة الحواجز المتبقية التي تقف أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولذلك، يُعتبر تقديم الدعم المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد العالمي، بما في ذلك التمويل الكافي من الميزانية العادية للأمم المتحدة، من الأمور الحاسمة. واختتمت بالإشارة إلى قيام جيبوتي مجددا بتأكيد التزامها المتواصل بتعزيز حقوق المرأة، مع الدعوة إلى توثيق التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٨ - السيد فالي (موناكو): قال إن التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة كان بطيئا جدا وغير متكافئ، مشيرا إلى النسبة العالية على نحو غير مقبول للنساء اللواتي يقعن ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، أو التمييز أو الزواج بالإكراه، أو اللواتي لا يستفدن من التعليم. وأوضح أن موناكو تدعم دعما كاملا تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وإدراجه كهدف قائم بذاته ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي أن تصاغ وفق الالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وأن تُدمِج آليات قوية للرصد والمساءلة كي تستخدمها جميع الجهات الإنمائية، بما في ذلك الأكثر ضعفا.

١٩ - وأوضح أن سنة ٢٠١٥ سوف تكون سنة حاسمة لتقييم التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة. وعلى وجه التحديد، يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لحماية المرأة من العنف الجنسي في حالات النزاع. ولهذا الغرض، فإن موناكو تؤيد تماما نداء المملكة المتحدة الداعي لاتخاذ إجراءات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في حالات الطوارئ، وتشدد على ضرورة التعجيل بوضع حد للإفلات من العقاب عن ارتكاب أعمال العنف. ويجب أيضا بذل جهود لتشجيع مشاركة المرأة على نطاق أوسع في منع نشوب النزاعات والاضطلاع بدور الوساطة فيها وإيجاد حلول لها. وقال إن حصول المرأة على تعليم جيد، وبخاصة في المرحلة الثانوية، يعد أمرا ضروريا لتحقيق إمكاناتها الكاملة والمشاركة في التنمية ومنع الزواج المبكر.

٢٠ - وفي ما يخص الصحة، قال إن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان أشار إلى أهمية بذل الجهود للقضاء على ناسور الولادة، مشيرا إلى أن منهاج عمل بيجين شدد على الحاجة إلى كفالة تعميم حصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية الجيدة والمناسبة بأسعار معقولة، غير أن الحصول على الخدمات الصحية الأساسية ما زال غير متكافئ. وأضاف أن مسألة النهوض بالمرأة تندرج، بالنسبة إلى موناكو، ضمن الأولويات الرئيسية، سواء على صعيد السياسة الوطنية أو الدولية. وذكر أن موناكو صدّقت مؤخرا على اتفاقية مجلس أوروبا لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسَري، وأنها تواصل تقديم مساهمات مالية سنوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٢١ - السيد توبونيوا (تونغا): قال إن بلده عاقد العزم على تعزيز أهداف المساواة والتنمية والسلام لجميع النساء تمشيا مع إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأشار إلى أن تونغا تقرّ بالعوائق التي يسببها العنف القائم على نوع الجنس والتي تحول دون إعمال حقوق المرأة وتحقيق التنمية الشاملة، وتلتزم بالتغلب عليها، بما في ذلك تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد أن مسار ساموا المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أعاد التأكيد على الأهمية الحاسمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال الدعوة، في جملة أمور، إلى القضاء على التمييز والعنف القائمين على نوع الجنس،

وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات التنمية المستدامة ذات الأولوية، وإتاحة تكافؤ الفرص للمرأة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية ومشاركتها في اتخاذ القرارات. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بعمل أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ لتعزيز تمكين المرأة، وعن دعمه لمنهاج عمل المحيط الهادئ المنقح بشأن النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

٢٢ - واسترسل قائلا إن بلده، إذ يعترف بأهمية التعليم في تحقيق المساواة بين الجنسين، قد حقق معدلات متماثلة في الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للنساء والرجال، ومعدلات شبه متساوية في تحصيل التعليم الثانوي. ويسعى البلد إلى تعميم التكافؤ ليشمل جميع قطاعات المجتمع من خلال اعتماد سياسة جنسانية وإنمائية منقحة. وذكر أن تونغا استضافت حوارا ركز على الحد من الحواجز القائمة أمام القيادة النسائية وزيادة الأثر الناجم عن عمل النساء البرلمانيات، وقد تبعه اجتماع آخر جمع أكثر من ٢٥ من البرلمانيات على الصعيد الإقليمي لمناقشة تعزيز مهارات المجتمع النسائي في مجالي التشاور والدعوة. واختتم بالقول إن تونغا سوف تمضي في تنفيذ التزاماتها الدولية بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، مجددا الدعوة لإدماج الاعتبارات الجنسانية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٣ - السيدة كريستينسن (المراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إنه بالرغم من التقدم الملموس الذي حققته الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للمرأة والفتاة، لا تزال هناك ثغرات كبيرة، لا سيما في مجالي صحة الأم والحصول على الصرف الصحي. وقد ركزت الأهداف بشكل محدود على مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما أن التمييز والعنف ضد النساء يعيقان تحقيقهما الكامل. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالمقترح الرامي إلى إدماج هدف قائم بذاته خاص بالقضايا الجنسانية وبغايات محددة للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

٢٤ - وأعربت أيضا عن ترحيب الاتحاد الدولي بإقامة روابط أساسية بين نوع الجنس والصحة في الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة في دورتها الثامنة والخمسين، والتي سلطت الضوء أيضا على التقدم البطيء وغير المتكافئ في تحقيق الهدف الإنمائي الخامس للألفية، لا سيما في المناطق الفقيرة والريفية. وذكرت أنه ينبغي بذل جهود أكبر وتوفير المزيد من الموارد من أجل مواجهة معاناة المرأة والفتاة نتيجةً لعدم تكافؤ الفرص في الحصول على المعلومات الصحية الأساسية وخدمات الوقاية والعلاج.

٢٥ - واسترسلت قائلة إن مجموعة من المبادرات العالمية نشأت أخيرا لتلبية احتياجات النساء والفتيات المعرضات لخطر العنف في حالات الطوارئ، مشيرة إلى أن تلك المبادرات تحتاج إلى الدعم من خلال توفير المزيد من الاستثمار والاهتمام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنع العنف في مراحل التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والإنعاش. وأضافت أن العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ يمكن التنبؤ به ومنعه، ويتعين اتخاذ تدابير وقائية لإشراك النساء والفتيات في جميع الجهود المرتبطة بالتأهب والاستجابة والإنعاش. وينبغي أن تسترشد جهود الاستجابة على نحو أفضل بتحليل يرتكز على بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن ومشاورات مباشرة مع النساء. ويجب للمبادرات المحلية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث أن تركز بشكل أكبر على منع العنف.

٢٦ - وقالت إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يولي، إلى جانب الجمعيات الوطنية التابعة له، أهمية كبيرة لمسائل العنف والمساواة بين الجنسين والتنوع في إطار الاستجابة للكوارث والدورات التدريبية والبرامج المجتمعية. وبالنظر إلى كون تلك الجهات تشكل أول المتدخلين في الاستجابة لحالات الطوارئ، فإنها في وضع جيد للعمل مع أصحاب المصلحة الدوليين والمجتمعات المحلية من أجل وضع حلول محلية لمواجهة العنف. وأشارت إلى أن الاتحاد قام بتطوير أدوات عالمية لمواجهة العنف في إطار المبادرات المحلية، بما في ذلك نموذج لمنع العنف وقد بدأ نشره بالتعاون مع الصليب الأحمر الكندي، كما بدأ باستخدامه ما يزيد على ١٥ جمعية وطنية. وسيواصل الاتحاد الدولي وضع خطط المشاريع المجتمعية في ما يتصل بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ، وستُستخدَم النتائج للاسترشاد بها في الأعمال المقبلة.

٢٧ - وبالنظر إلى أن النساء كثيراً ما يجدن أنفسهن في موقع الضحية ويعملن في أحيان كثيرة في مجال الرعاية الصحية أو تقديم الرعاية، فإنهن يوجدن في الخطوط الأمامية في حالات الطوارئ الصحية، كما كانت الحال عند تفشي مرض فيروس الإيبولا في الآونة الأخيرة في غرب أفريقيا. ويجب بالتالي تزويد النساء بالمعارف والمهارات الضرورية. ويدعو الاتحاد الدولي كافة الأطراف المعنية إلى التعجيل بجهود الوقاية والرعاية بهدف كفالة الحد من عدد الوفيات والقضاء على المرض. واختتمت بالإشارة إلى تأكيد الاتحاد الدولي مجددا لالتزامه بتعزيز الرعاية والاحترام إزاء الأفراد والمجتمعات في حالات الطوارئ، وبالعمل على صون الكرامة.

٢٨ - السيدة توغاس (المراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قالت إنه رغم أن النساء لسن ضعيفات بالضرورة في حالات النزاع المسلح، ويقدرن على القيام بأدوار مختلفة، فإنهن معرضات للخطر على نحو غير متناسب في تلك الحالات. ورغم الحمايات التي يقدمها لهن القانون الإنساني الدولي، فإن النزاع المسلح يعوق حصول النساء على الرعاية الصحية والغذاء والماء. ويتعين بالتالي إجراء تقييمات متعمقة لفهم احتياجات النساء والاستجابة لها، ولا سيما النساء والفتيات المشردات وربَّات الأسر المعيشية المعرضات بوجه خاص لخطر العنف الجنسي.

٢٩ - وأشارت إلى أن القانون الإنساني الدولي يحظر تماما العنف الجنسي في كل حالات النزاع المسلح، غير أنه يُستخدم عن قصد، في كثير من الأحيان، كتكتيك حرب له عواقب خطيرة تنزع عن الشخص الصفة الإنسانية. كما أن انتشاره الواسع النطاق وآثاره المؤذية غالبا ما تكون غير منظورة، نظرا لقلة التبليغ عنه بسبب المحرَّمات الثقافية، والإحساس بالعار، وخوف الضحايا من الانتقام، وهو الأمر الذي يمثل تحديا حقيقيا بالنسبة لجهود الاستجابة الإنسانية. وشددت بالتالي على ضرورة اعتماد نهج استباقي ومتعدد التخصصات يقوم على فرضية تلازم العنف الجنسي والنزاع المسلح من أجل مواجهة العنف الجنسي. وقالت إنه يجب أن تكفل جميع الأطراف المتنازعة وصول الضحايا دون عوائق وعلى وجه السرعة إلى مرافق الرعاية الطبية والنفسية والعناية النفسية - الاجتماعية.

٣٠ - وقالت إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز قدراتها على الاستجابة للاحتياجات ومكامن الضعف المحددة لدى كافة ضحايا العنف الجنسي، لا سيما من خلال تقديم المساعدة المناسبة على الصعيد الطبي والنفسي - الاجتماعي والاقتصادي والقانوني. ويجب أيضا اتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك فتح حوار مع أطراف النزاع ووضع آليات بسيطة وفعالة للتخفيف من المخاطر. وأوضحت أن اللجنة الدولية كثيرا

ما تساعد على وضع استراتيجيات مكيفة على الصعيد المحلي بهدف تخفيف الخطر على النساء، كالقيام بحفر آبار بجوار القرى على سبيل المثال. وتقوم أيضا بتوزيع الإمدادات الغذائية على النساء من ربات الأسر المعيشية للحد من احتمال تعرضهن للاستغلال الجنسي.

٣١ - واسترسلت قائلة إن الدول مع ذلك تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع حد للعنف الجنسي. ويجب عليها مواصلة إدماج أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة في قوانينها الوطنية ووضع حد للإفلات من العقاب عبر اعتماد وإنفاذ تشريعات وطنية لتجريم العنف الجنسي. ولن تُثبِت هذه التدابير فعاليتها ما لم تعالِج الدول أوجه القصور النُظُمية الرئيسية التي تعوق جهود القضاء على العنف الجنسي. وأوضحت أن إعمال آليات فعالة في مجال التحقيق والمحاكمة والمعاقبة سيكفل مساءلة الجناة ويضمن حصول الضحايا على الدعم دون خوف من الانتقام، أو الوَصم أو الإجراءات المطولة، مشيرة إلى أن العنف الجنسي ليس بالأمر الحتمي وبأنه يمكن منع حدوثه. وأعلنت عن استعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعمل مع جميع الدول الأعضاء وجميع عناصر حركة اللجنة الدولية لتنفيذ الالتزام الذي تعهدت به جميع الدول الأعضاء خلال الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، القاضي بتعزيز نُظمها القانونية بهدف منع العنف الجنسي ومواجهته.

٣٢ - السيد غادي (المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة): قال إن منظمة فرسان مالطة تنشط في أكثر من ٣٠ بلدا أفريقيا. وقامت بإنجاز العديد من المشاريع الصحية والتعليمية والزراعية والاجتماعية، كما قدمت من خلال وكالة الإغاثة التابعة لها ”مالتيزر إنترناشيونال“ المساعدة لحوالي ٥٠ ٠٠٠ امرأة يعانين من صدمات نفسية من جراء العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نيروبي، قامت الوكالة بإنشاء عيادات ومستشفيات للنساء الحوامل والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وأشرفت على تدريب الموظفين الذين قدموا الرعاية لما ينيف على ٠٠٠ ٢٤ مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال العام الماضي. ودعمت الوكالة أيضا مشروعا أتاح لنساء شابات وفتيات أفريقيات يعانين من الحرمان كسب رزقهن من خلال بيع ملبوسات مصنوعة يدويا. وساعدت الوكالة في بناء مدرسة ثانوية للفتيات في جنوب السودان.

٣٣ - وأضاف قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي مواصلة العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بتحسين صحة الأم وتمكين المرأة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واختتم قائلا إن منظمة فرسان مالطة تتطلع إلى المزيد من التبادل والتعاون في الجهود الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة والفتاة.

٣٤ - السيد كاسيدي (المراقب عن منظمة العمل الدولية): قال إن عالم العمل يعتبر نقطة دخول ممتازة لتنفيذ التدابير المتعلقة بمعالجة العنف القائم على نوع الجنس. إذ أن معايير العمل الخاصة بمنظمة العمل الدولية توفر إرشادات يهتدى بها للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس، في حين تتضمن اتفاقيات المنظمة أحكاما لتحسين القانون المتعلق بالتحرش الجنسي والممارسات ذات الصلة، وكفالة حماية العاملين المنتمين إلى الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى. وأضاف أن البروتوكول الملحق باتفاقية العمل الجبري لسنة ١٩٣٠ المعتمد أخيرا، وتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٣، ينشئان التزامات محددة لمنع العمل الجبري وحماية ضحاياه، وتوفير سبل الانتصاف. وذكر أن المنظمة تمكنت، بدعم من عدد من الدول الاعضاء والمنظمات

الشريكة، من اتخاذ مبادرة التوظيف المنصف لمعالجة الثغرات التنظيمية والتنفيذية وتحسين آليات تلقي الشكاوى، وتيسير الحوار وضمان تطبيق ممارسات التوظيف المعيارية.

٣٥ - وأضاف قائلا إن منظمة العمل الدولية تقدم من خلال برنامج ''العمل الأفضل'' تدريبا للمديرين والمشرفين والعمال من أجل منع التحرش الجنسي والتصدي له، في حين تمثل مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة ككل، سبيلا لاتخاذ إجراءات تصحيحية. كما أن ضمان دخل أساسي في شكل تحويلات اجتماعية وتعميم الخدمات الاجتماعية بأسعار معقولة يُعَدُّ وسيلة لمعالجة الفقر، والتخفيف من ضعف المرأة، وتقديم مساعدة حيوية للضحايا.

٣٦ - وأوضح أن منظمة العمل الدولية حددت أربع مجالات عمل للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس في مكان العمل، وهي: قوانين عمل فعالة وآليات للإنفاذ، وتشريعات متسقة، وإزالة العوائق التي تحول دون لجوء المرأة إلى العدالة، ومزيد من التركيز على الاقتصاد غير الرسمي. وتقوم المنظمة بتحسين عملية جمع البيانات وتعزيز القدرات الوطنية كي يتم الاسترشاد بها في اتخاذ إجراءات مستقبلا. واختتم قائلا إن المجتمع الدولي يمكنه، من خلال اكتساب المعرفة السليمة لدعم الحجج المستندة إلى الأدلة، والإعلانات والسياسات المتصلة بالمساواة بين الجنسين، أن يحدث تغييرا حقيقيا في حياة العديد من النساء العاملات.

٣٧ - السيدة فليزور (المراقبة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): عبرت عن تأييدها للدعوة الهادفة إلى تبني نهج أكثر طموحا في التعامل مع المساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقالت إن سوء التغذية لدى الأم وسوء التغذية المزمن يتصدران قائمة أولويات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وإن النساء يحتجن إلى الاستفادة بقدر أكبر من الموارد الإنتاجية وفرص كسب الدخل، والخروج من دوامة الفقر والمشاركة كأعضاء في المجتمع على قدم المساواة مع الرجل.

٣٨ - وأفادت أن أوجه التفاوت بين الجنسين في امتلاك الأراضي لا تزال جلية، وأن قاعدة بيانات الجنسين وحقوق ملكية الأرض تقدم أحدث المعلومات بشأن العوامل المؤثرة في إعمال حقوق المرأة في امتلاك الأرض. وبعد بدء تشغيل الصيغة الموسعة من قاعدة البيانات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ستواصل المنظمة عملها مع البلدان الأخرى لإدراج الإحصاءات ذات الصلة بنوع الجنس لما تمثله من أهمية حاسمة بالنسبة لقياس الأهداف والغايات والمؤشرات الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتحقق منها.

٣٩ - واتخذت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة تُدعى ''مدارس تدريب المزارعين''، تتمثل في إدماج الركائز الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة، وتتولى تدريب النساء على التقنيات الزراعية. وقد حققت نجاحا بوجه خاص في أفريقيا. وذكرت أن المنظمة تقوم أيضا بمساعدة النساء في الحصول على قروض صغرى في قطاع مصائد الأسماك، وزيادة مشاركتهن في اتخاذ القرارات في المجتمعات الجبلية. وبالنسبة للمجتمعات التي تعتمد على الغابات، تتلقى المرأة تدريبا في مجال التسويق ووضع المشاريع الصغرى والمتوسطة. وفي الختام، قالت إن المجتمع الدولي مدعو لمواصلة البحث عن كيفية تحقيق المساواة بين الجنسين في الزراعة الريفية بمناسبة الاحتفال بيوم الأغذية العالمي الذي سيجري في وقت لاحق من ذلك الشهر.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/69/165 و A/69/166 و A/69/212 و A/69/260 و A/69/262 و A/69/264 و A/69/394-S/2014/684)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع) (A/69/258)

٤٠ - السيدة برناديل (هايتي): قالت إن زلزال عام ٢٠١٠ قوَّض بشدة قدرة البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من ذلك، وبفضل الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف، ولا سيما الدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن حكومة بلدها عاقدة العزم على تدارك التأخير في كافة المجالات، بما في ذلك تعزيز حقوق الطفل. وأشارت إلى أن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/617) سبق أن اعترف بجهود هايتي في هذا المجال.

٤١ - وأضافت قائلة إن الجهود التي تم بذلها مؤخرا لتعزيز الإطار القانوني لحماية الطفل شملت تصديق هايتي على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. وأوضحت أن حكومتها تتخذ أيضا تدابير لمكافحة الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي. ولقد أتاح برنامج التعليم المجاني في هايتي لأكثر من ١,٢ مليون طفل الالتحاق بالمدرسة عام ٢٠١١، وحققت معدلات المواظبة على الدراسة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة أعلى المستويات في تاريخ البلد.

٤٢ - السيد البخيت (الكويت): قال إن جميع الأطراف الدولية الفاعلة يجب أن تلتزم بحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وأوضح أن القانون الكويتي ينص على أن العائلة هي عماد المجتمع، ويحمي الأطفال من الاستغلال وسوء المعاملة والإهمال، ويفرض عقوبات صارمة على الجناة. وأشار إلى وجود مؤسسات متخصصة لتوفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والمأوى والخدمات الترفيهية للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم مديرية الرعاية الأسَرية المساعدة للمراهقين من ضحايا التفكك الأسَري.

٤٣ - وبصفة الكويت طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين الأول والثاني، وفي الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، فإنها توفر لمواطنيها تغطية واسعة في مجال الرعاية الصحية وتقدم لهم تعليما ابتدائيا وثانويا وجامعيا. وذكر أن التدابير الحكومية أدت إلى خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وبحلول عام ٢٠١٣، بلغت نسبة التلاميذ الكويتيين الذين استكملوا مرحلة التعليم الابتدائي ٩٨ في المائة.

٤٤ - وفي الختام، أعرب عن قلقه بشأن حالة الأطفال الفلسطينيين الذين يتعرضون للانتهاكات المتواصلة المرتكبة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، موضحا أن الاقتحامات الإسرائيلية لقطاع غزة أسفرت عن وفاة ٢ ١٠٠ فلسطيني، من بينهم ٥٣٠ طفلا. وقال إن الكويت لن تدخر من جهتها جهدا في مواصلة تعزيز حقوق الطفل في المنتديات الدولية.

٤٥ - تولى رئاسة الجلسة نائبُ الرئيس، السيد دايفيس (جامايكا).

٤٦ - السيد ديار خان (باكستان): قال إن النسبة التي تخصصها حكومته من الناتج المحلي الإجمالي إلى قطاع التعليم، البالغة ٢ في المائة، يُتوقع أن ترتفع إلى ٤ في المائة بحلول عام ٢٠١٨. وتطمح الحكومة إلى تحقيق نسبة صافية للالتحاق بالمدرسة الابتدائية قدرها ٩١ في المائة، ومؤشرٍ لتكافؤ الجنسين قدره ٠,٩٥. وتسعى خطة العمل الوطنية بشأن التعليم إلى زيادة معدل الالتحاق، وخفض معدل

الانقطاع المبكر عن المدرسة، وتحسين جودة التعليم عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة.

٤٧ - وذكر أن رئيس الوزراء يدير شخصيا الحملة الوطنية ضد شلل الأطفال لضمان إيلائها الأولوية على صعيد التمويل والاهتمام. وأضاف أنه بمشاركة قوات الأمن، والقيادات الدينية والمجتمعية، وبدعم من الإمارات العربية المتحدة، تم تحصين ثلاثة ملايين طفل في غضون ثلاثة شهور. وجرى القضاء على شلل الأطفال في البلد بنسبة تزيد على ٩٠ في المائة، وتم القضاء كليا على فيروس شلل الأطفال من النوع ٣. وقال إن الحكومة تتعامل بحزم مع الجيوب المتبقية.

٤٨ - واسترسل قائلا إن باكستان قامت، في سياق جهود القضاء على جميع أشكال عمالة الأطفال، بإعمال التشريعات ذات الصلة وأنشأت مكاتب لتلقي شكاوى الأطفال ومراكز للحماية وإعادة التأهيل. وأشار إلى أن باكستان كانت من المبادرين لعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل سنة ١٩٩٠، ومن أوائل الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل. كما صدقت على البروتوكولين الاختياريين المتعلقين باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، وكذلك على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال، واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء. وأوضح أن اللجنة الوطنية لرعاية الطفل والتنمية تعمل بشكل وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل تقييم حقوق الطفل في باكستان وتعزيزها، وأنه جرى تقديم مشروع قانون شامل لحماية الطفل وهو قيد النظر حاليا. واختتم قائلا إن باكستان لا تزال ملتزمة بإعمال حقوق الطفل إعمالا تاما على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٩ - السيد شافا (زمبابوي): قال إنه منذ انضمام زمبابوي إلى اتفاقية حقوق الطفل، اتخذت حكومته العديد من المبادرات، بما فيها التحويلات النقدية للأسر، ونموذج معني بتقديم المساعدة في مرحلة التعليم الأساسي يكفل للأطفال المحرومين، وعلى وجه الخصوص الفتيات والأطفال المعوقين، الالتحاق بالمدرسة. وذكر أن زمبابوي استطاعت من خلال هذه البرامج تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية.

٥٠ - واسترسل يقول إن السياسة الوطنية للصحة الإنجابية تركز، في جملة أمور، على التغذية الجيدة وصحة الأم ورفاه الطفل، والوقاية من أمراض الطفولة ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال، مشيرا إلى أن حملة التحصين نجحت في القضاء شبه التام على العديد من أمراض الطفولة. وذكر أن الأطفال الذي أصبحوا أيتاما بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز يلقون الحماية من خلال خطة العمل الوطنية الخاصة باليتامى والأطفال الضعفاء، وأن الاستراتيجية الوطنية لبقاء الطفل تضمن تماسك العمل الوطني في هذا المجال.

٥١ - واستطرد قائلا إن البرلمان الوطني للأحداث أتاح للأطفال التداول مع المشرعين الوطنيين والوزراء بشأن القضايا ذات الصلة، وقد تكللت هذه العملية بتقديم القضايا ذات الأولوية لكي يجري النظر فيها ضمن الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٤. واسترسل قائلا إن ثمة قوانين عديدة تتضمن أحكاما لحماية الطفل، ومحاكم رفيقة بالضحايا تيسِّر وصول الأطفال إلى العدالة.

٥٢ - وأوضح أن وزارة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين والتنمية المجتمعية قامت، في إطار جهودها لمكافحة العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الموجه ضد الأطفال، بتنفيذ حملة وطنية ضد الاغتصاب والاعتداء

الجنسي، مذكرا بأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. واختتم معربا عن أمل حكومة بلده في أن تلقى احتياجات الطفل الاهتمام الذي تستحقه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٣ - السيد شاهاريس (ماليزيا): قال إن ماليزيا انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل وإلى البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني الملحقين بها. وأضاف أن قانون الطفل الماليزي لعام ٢٠٠١ يستند إلى مبادئ تلك الاتفاقية وينص على توفير الرعاية للأطفال وحمايتهم وإعادة تأهيلهم دون أي تمييز. وذكر أنه تمت أيضا الموافقة على سياستين أخريين تركزان على تنمية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف.

٥٤ - وأشار إلى الحاجة الملحة لإقامة شراكات دولية من أجل معالجة الأسباب العميقة للعنف الموجه ضد الأطفال، وإنشاء آليات لوقف هذا العنف ومنعه. وأضاف قائلا إن ماليزيا تتيح الخدمات للأطفال ضحايا الاعتداء في المستشفيات الكبرى في كافة أرجاء البلد، كما أن الحكومة أقامت خطا هاتفيا مباشرا لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل بنظام على الصعيد الوطني يعطي إنذارا عند الإبلاغ عن اختفاء طفل دون سن الثانية عشرة.

٥٥ - وبالنظر إلى انتخاب ماليزيا مؤخرا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، فإن البلد ينوي التركيز على عدد من القضايا، بما في ذلك الأطفال في النزاع المسلح. وأعرب عن أمله في أن تنجح حملة ''أطفال، لا جنود'' في وضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة الحكومية واستخدامهم في النزاعات بحلول عام ٢٠١٦.

٥٦ - السيد كوهونا (سري لانكا): قال إن بلده احتل المرتبة الأولى في ترتيب مؤشر مراعاة احتياجات الطفل في منطقة جنوب آسيا، محققا إنجازات عالية في مجالات الصحة والتعليم وحماية الطفل. ويضمن الدستور معاملة متساوية للمواطنين، إذ يشتمل على أحكام خاصة بالنهوض بالمرأة، وأحكام متعلقة بالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وتتوافر تشريعات أيضا لحماية الضعفاء من العنف المنزلي، وتنفَّذ إصلاحات قضائية لحماية الأطفال، بما في ذلك المحتجزون منهم. كما اتُخذت تدابير للقضاء على عمالة الأطفال، واعتُمدت أحكام لمواجهة الاتجار بالأطفال. وأشار إلى أن حقوق الطفل دُمجت أيضا في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٧ - واسترسل في القول إن سري لانكا طرف في سبع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاها الاختياريان الأول والثاني، واتفاقيتا منظمة العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال. وأشار إلى أنه تم في سنة ٢٠١١ إجراء استقصاء لتحديد الأطفال الضعفاء. كما تم وضع خط هاتفي للمساعدة، وهو متاح على مدار أربع وعشرين ساعة، وجرى تدريب شبكة من الموظفين للتعامل مع حالات الاعتداء على الأطفال وتقديم الحماية الاجتماعية والنفسية لهم. وإضافة إلى ذلك، توفر الحكومة، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، موارد لتحسين الإجراءات القضائية للأطفال الضحايا المُعتدى عليهم.

٥٨ - وأوضح أن سري لانكا لديها شبكة مترابطة ترابطا جيدا لحماية الأطفال، وأن نظام الرعاية الصحية للأسرة حقق معدلات منخفضة في وفيات الرضَّع والأمهات، وأدى إلى تعميم التحصين على مستوى البلد بأكمله. كما أن معدل تسجيل المواليد بلغ ٩٢ في المائة. وقال إن التعليم في بلده إلزامي حتى سن الرابعة عشرة ويُقدَّم بالمجان إلى جانب تدابير الرعاية التكميلية التي تمنح تغطية صحية مجانية، ووجبات منتصف النهار، والكتب والمنح الدراسية، مشيرا إلى أن الأطفال في المناطق الريفية يستفيدون من نفس الفرص المتاحة لنظرائهم في المناطق الحضرية. ولقد

تم وضع برامج تدريبية للمعلمين في المدارس الريفية والحضرية على حد سواء.

٥٩ - وفي إطار برامج التنمية المنجزة في مناطق النزاع سابقا، أُعيد بناء ما يزيد على ١ ٠٢٠ مدرسة، وقدمت برامج الأسر الحاضنة الدعم للأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين أو الاثنين معا. وبدأ تنفيذ برامج لزيادة الوعي لدى الأطفال وإطلاعهم وآبائهم على هذه الخدمات. وذكر أن كل الأطفال المقاتلين الذين سلموا أنفسهم إلى القوات الحكومية استفادوا من إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع، وهم حاليا يتابعون دراستهم.

٦٠ - ورغم النجاح المحرز، أشار إلى أن سري لانكا تواجه العديد من التحديات، بما فيها انتشار سوء التغذية بين الأطفال، والاعتداء على الأطفال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. ويحظر التعديل الذي أُدخل على القانون الجنائي عام ٢٠٠٦ الجرائم الإلكترونية، بما فيها الاعتداء الجنسي واستغلال الاطفال في المواد الإباحية. وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها مختلف كيانات الأمم المتحدة في سبيل تحسين حياة الأطفال عبر العالم.

٦١ - السيد فينيد (بولندا): قال إن حماية حقوق الأطفال وتعزيزها لا تزال من ضمن الأولويات في بلده، الذي اتخذ مبادرة صياغة اتفاقية حقوق الطفل. وأضاف أنه بالرغم من القيم العالمية المشتركة المشار إليها في الاتفاقية، ما زال الملايين من الأطفال يعانون من سوء المعاملة والإهمال والاستغلال. ويتعين بالتالي على الأمم المتحدة الاستمرار في إنشاء ولايات للمقررين الخاصين والممثلين المعنيين بقضايا الطفل.

٦٢ - وذكر أن ترجمة الحقوق التي تكفلها الاتفاقية على أرض الواقع يتطلب اتخاذ تدابير قانونية وإحداث تغيير في اتجاهات التفكير. واختتم قائلا إن حكومته سوف تركز جهودها على منع كل أشكال العنف ضد الأطفال وعلى تبادل أفضل الممارسات والدروس المكتسبة على المستويين الوطني والإقليمي.

٦٣ - السيدة فيليشكو (بيلاروس): قالت لقد مرت ٢٥ سنة على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل ولا يزال الطريق طويلا لضمان طفولة آمنة وسعيدة لكافة الأطفال. وذكرت أن حماية الطفل تعد من الأولويات الأساسية للسياسة في بيلاروس، التي صُنفت بين البلدان الأربعين التي تصدرت مؤشر حماية الأطفال التابع لمنظمة إنقاذ الطفولة. وتسهر اللجنة الوطنية لحقوق الطفل في بيلاروس على تنسيق سياسة الدولة في مجال حماية حقوق الأطفال، ولقد تم إدراج حقوق الطفل وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المناهج الدراسية على جميع المستويات التعليمية. وترتكز الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال تطوير النظام التعليمي على مبادئ إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته، وتعميم التعليم قبل المدرسي والتعليم المهني. وقالت إن جميع الأطفال يتابعون اليوم دراستهم في مرحلتي التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي. وفيما يخص الصحة، قالت إن معدلات وفيات الأطفال والرضع في بيلاروس تعتبر من أدنى المعدلات في العالم، وإن ذلك راجع إلى تحديث مراكز الولادة والمستشفيات، وأيضا إلى السياسة الحكومية للتحصين المجاني.

٦٤ - وذكرت أن بيلاروس استهلت، في إطار جهودها لمنع العنف ضد الأطفال ومكافحته، حملة إعلامية من أجل جعل دور الحضانة أمكنة خالية من العنف، وأنشأت آلية لحماية الأطفال الذين يعيشون في ظروف غير سليمة. كما أن بيلاروس تنشط من خلال مبادرة ”المدن الصديقة للأطفال“، حيث صُنفت خمسٌ من بين مدنها العشرين المشاركة باعتبارها مدنا صديقة للأطفال. وذكرت أن بلدها سوف يستضيف، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مؤتمرا إقليميا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن تعزيز

الآليات الوطنية لحماية الأطفال من العنف والاستغلال. ويشمل تعاون بيلاروس مع المنظمة أيضا المشاريع التقنية الدولية لوقاية الأطفال من الإصابة بجراح. واعترفت بدور منظمة الأمم المتحدة للطفولة في حماية الأطفال ذوي الإعاقة، معربة عن أملها في أن تواصل المنظمة توسيع نطاق تعاونها مع بيلاروس، ومشيرة إلى أنها تتطلع إلى تلقي مشروع البرنامج القطري للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٦٥ - السيد ثورسون (أيسلندا): قال إن انجازات كثيرة تحققت منذ دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ، وحث الدول التي لم تصدّق بعد على الاتفاقية على القيام بذلك. وأوضح أن حق الطفل في أن يجري تسجيله عند الولادة حق أساسي تكفله الاتفاقية. فتسجيل الولادة يمثل الإثبات القانوني لوجود الطفل، ويتيح الأسس لحماية العديد من حقوقه الأخرى. واستطرد قائلا إن ما يقرب من ٢٣٠ مليون طفل دون سن الخامسة لم يسبق مع ذلك أن سُجلوا بشكل رسمي، معتبرا أن المسؤولية الرئيسية تقع على الجهات الوطنية الفاعلة والحكومات في هذا الشأن. وذكر أن البلدان التي تعرف حالات نزاع مسلح تمثل أغلبية البلدان التي لديها أدنى معدلات في تسجيل الولادات، وهي حالة تزداد تعقيدا لأن نصف عدد الأشخاص تقريبا من المشردين قسرا عبر العالم هم من الأطفال. ويكون هؤلاء الأطفال عادة أكثر عرضة لسوء المعاملة والإهمال والعنف والاستغلال والاتجار والتجنيد العسكري القسري وفصلهم عن أسَرهم. واسترسل قائلا إن أيسلندا تؤيد مشروع الهدف المعني بسيادة القانون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في سبيل التصدي للعنف ضد الأطفال، وضمان تسجيل جميع المواليد.

٦٦ - وفيما يخص المساواة بين الجنسين، أكد أنه يجب أيضا إشراك الرجال والفتيان في هذه المسألة. وقال إن مؤتمر ''صالونات الحلاقة'' سوف يسعى إلى تعبئة جهود الرجال والفتيان من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال دعوتهم لمناقشة الذكورة والمساواة بين الجنسين مع رجال وفتيان آخرين. فمن دون إشراك جميع فئات المجتمع في هذه المسألة، سيكون من المستحيل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء.

٦٧ - السيدة العوفية (عُمان): قالت إن جهود بلدها لحماية الأطفال وتعزيز حقوقهم تشمل إصدار قانون للطفل يكفل له حقوقه المدنية والصحية والتعليمية والاقتصادية، ويوفر الرعاية وإعادة التأهيل للأطفال ذوي الإعاقة. وشددت على وجوب توفير أفضل ما يمكن من الخدمات التعليمية والاجتماعية والثقافية للأطفال، وبخاصة خلال مرحلة هامة، ألا وهي الطفولة المبكرة.

٦٨ - ومضت قائلة إن عُمان انضمت إلى العديد من الصكوك الدولية المعنية بحقوق الطفل، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاها الاختياريان الأول والثاني. كما أنشأت لجنة لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وإضافة إلى ذلك، قالت إن التقارير الدورية المقدمة من حكومتها إلى مجلس حقوق الإنسان تعطي صورة واضحة عن وضع الأطفال في عُمان. وأشارت إلى أن جهود بلدها لاقت ترحيبا دوليا، على وجه ما تعكسه تقارير المنظمات الدولية بشأن الطفولة في عُمان.

٦٩ - السيد الخيارين (قطر): قال إن الحقائق المريرة المتعلقة بزيادة العنف ضد الأطفال والاتجار بهم، وبخاصة البنات، يمكن التغلب عليها إذا ما قامت الحكومات والمجتمع المدني والمدارس والأسر بحشد الإرادة السياسية المطلوبة. وأشار إلى أن قطر اتخذت خطوات في اتجاه تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأطفال. وبوصفها طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين الأول

والثاني، قامت قطر بإنشاء عدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لحماية الأطفال والمجموعات الأخرى المعرضة للعنف الأسَري وغيره من أشكال العنف الأخرى، وهي تشجع التعليم المبكر وتوفر الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٧٠ - وقال إن حكومة بلده اتخذت مبادرة التعليم فوق الجميع وهي مبادرة تسعى إلى توفير الفرص التعليمية للأطفال، لا سيما في المجتمعات التي تعاني من الفقر والنزاعات. كما اتخذت مبادرة ''علِّم طفلا'' التي تسعى إلى إحراز تقدم في اتجاه كفالة تعميم التعليم الابتدائي في جميع أرجاء العالم. وأشار إلى أن ركيزة التنمية البشرية بالنسبة لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تتمثل في الأطفال، إذ تنص على تنمية قدراتهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة ليساهموا في بناء مجتمعهم.

٧١ - وشدد على ضرورة حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية للمراهقين، ودعا إلى إجراء دراسة دقيقة لقانونية احتجاز الأحداث وتفادي اللجوء إلى هذه الممارسة إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة. وفي هذا السياق، قال إن وفد بلده يؤيد الدعوة لإجراء دراسة عالمية خاصة بالأطفال المحرومين من حريتهم، من أجل صياغة التوصيات اللازمة بخصوص هذا الموضوع. واختتم بالقول إنه يجب إعطاء الأولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى الأطفال الأكثر فقرا والأكثر ضعفا وإلى حماية كافة الأطفال من العنف.

٧٢ - السيد عبد رحمانوف (كازاخستان): قال إن وفده يدعم دعما كاملا عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بما في ذلك مشاركتها المتواصلة في تقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال وضع أهداف إنمائية لحماية الأطفال في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتحسين آليات تقييم مؤشرات الفقر لدى الطفل. وألقى الضوء على التعاون الإقليمي لبلده مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مشيرا إلى أن تقدما ملموسا قد أُحرز على المستوى الوطني في اتجاه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك في مجالات تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين في التعليم. وذكر أن كازاخستان عززت أيضا قدراتها في مجال إجراء التقييمات وجمع البيانات الخاصة بالولادات والوفيات، وأفاد بأن هدف خفض وفيات الأطفال سوف يتحقق بحلول عام ٢٠١٥.

٧٣ - وأضاف أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة وأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في كازاخستان يعملان سويا على تحليل القوانين والشكاوى المتعلقة بأعمال التعذيب والعنف ضد الأطفال في إطار عدالة الأحداث، مشيرا إلى أنه سوف يتم تعيين أمين مظالم معني بحقوق الطفل عما قريب.

٧٤ - وأوضح أن الهيئات الحكومية تشارك بنشاط في الجهود المبذولة لمنع إهمال الأطفال وتشردهم وجنوح الأحداث، وأنه قد جرى إنشاء قاعدة بيانات متكاملة وموحدة بشأن القاصرين الذين يواجهون حالات صعبة. وأضاف أن أنشطة الدعوة لمكافحة سوء معاملة الأطفال مستمرة، من خلال بدء بحوث بشأن العنف واعتماد برنامج وقائي واسع النطاق. ولقد تمت مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بتبني الأجانب للأطفال مع اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي. وأشار إلى إنشاء مجلس للمنظمات غير الحكومية داخل لجنة حماية الطفل التابعة لوزارة التعليم والعلوم، بهدف ضمان التفاعل بين الحكومة والوكالات غير الحكومية بشأن قضايا الأطفال ورصد الامتثال للقوانين ذات الصلة. كما تم إنشاء إدارات لحماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء البلد.

٧٥ - وذكر أنه في إطار خطة الحكومة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، تم وضع أشكال بديلة لرعاية الأطفال الذين فقدوا والديهم والأطفال في المناطق الريفية، إضافةً إلى إدراج أشكال جديدة للتثقيف الأسَري والحماية الأسَرية

والتبني. وبُذِلت أيضا جهود لتثقيف الأسَر والأطفال بشأن اتفاقية حقوق الطفل بالتعاون مع المجتمع المدني، وأُوليت أهمية خاصة لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة لكفالة انتفاعهم، عند الاقتضاء، بالتعلم عن بُعد بجودة عالية.

٧٦ - وأعرب عن التزام كازاخستان بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وتعزيز قدرات البلدان الشريكة على توفير الخدمات الأساسية للأطفال، بما في ذلك تعميم تسجيل المواليد، والرعاية الصحية المجانية، والتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي والتدريب المهني، بدون أي تمييز. وقال إنه بالرغم من التقدم المحرز، لا بد من مواصلة الجهود. وأنهى كلامه قائلا إن مسؤولية دعم حقوق الأطفال لا تقع على كاهل الحكومات فحسب، بل هي أيضا مسؤولية الوالدين وأفراد الأسرة الآخرين، والمعلمين والأشخاص الآخرين الذين يعملون مع الأطفال بصفة رسمية.

٧٧ - السيد سكابيني ريكياردي (باراغواي): قال إن دستور بلده يكرس حقوق الطفل في التنمية والحماية من الإهمال وسوء المعاملة، مشيرا إلى أن أكثر من ثلث سكان باراغواي هم من الأطفال والمراهقين، وهي الهبة الديمغرافية التي تمثل تحديا وفرصة في آن معا. وأوضح أن أطفال المناطق الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة وأطفال الشعوب الأصلية هم المعرضون على وجه الخصوص للمعاملة السيئة والعنف وعمالة الأطفال والاتجار بالبشر والتشرد. وأشار إلى التدابير المتخذة من أجل تحسين أوضاع الأطفال المعرضين للخطر في إطار خطة التنمية الوطنية التي اعتمدها البلد للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠، والتي تتضمن بين أهدافها القضاء على الفقر والحد من سوء التغذية المزمن لدى الأطفال وخفض وفيات الأمهات، بالإضافة إلى توسيع نطاق التعليم الثانوي. وفي الختام، رحب بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في باراغواي، وبخاصة فيما يتعلق بالبرنامج القطري المعتمد أخيرا، الذي صيغ بالتعاون مع السلطات الوطنية المختصة.

٧٨ - السيد لاسو مندوزا (إكوادور): قال إن حكومته تولي الأولوية لحقوق الطفل، الذي يجب وضع مصالحه فوق كل اعتبار، مشيرا إلى أن حقوق الأطفال ضُمنت في دستور البلد في عام ٢٠٠٨. وشدد على وجوب تشجيع الأسرة والمجتمع للتنمية الكاملة للأطفال وكفالة ممارستهم لحقوقهم. وأفاد أن سياسة الدولة تهدف من خلال خطة التنمية الوطنية إلى تعزيز تلك الحقوق وحمايتها. ولقد نظمت حكومته في عام ٢٠٠٧ حملة للقضاء على عمالة الأطفال التي تمثل إحدى النتائج الضارة لليبرالية الجديدة. ومن الآثار الأخرى الناجمة عن ذلك عدم القدرة على توفير الخدمات الأساسية للأطفال المهاجرين. وفي هذا الشأن، قال إن إكوادور تدعو بلدان المقصد إلى الوفاء بالتزامها باحترام حقوق الإنسان لكافة الأطفال بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين.

٧٩ - ومع أنه لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود لتحقيق تلك المهمة، فقد حقق بلده تقدما تاريخيا، بخاصة في مجالي الصحة والتعليم، إذ بذلت إكوادور جهودا حثيثة من أجل تعزيز الرعاية والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة باعتبارهما خطوة مهمة باتجاه الخروج من دوامة الفقر والحد من عدم المساواة. وأوضح أن الاستراتيجية تتضمن توفير الرعاية المتخصصة، وتحسين إدارة البيانات وتدريب الموارد البشرية، مضيفا أن مشاركة الأسَر والمجتمعات المحلية تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية التي تتغذى من التنوع الثقافي للبلد. واختتم كلامه بالدعوة إلى إدراج مفهوم الرعاية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من النتائج الإيجابية.

٨٠ - السيدة منصوري (الجزائر): أبدت أسفها لأنه بالرغم من الجهود الدولية المبذولة لحماية الأطفال،

ما زال تجنيدهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة مستمرا في العديد من مناطق العالم. وأشارت إلى تأكيد الجزائر مجددا لدعمها حملة ''أطفال، لا جنود''، معربة عن قلقها بشأن مواصلة اعتقال الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية ومقاضاتهم في محاكم عسكرية للأحداث. وطالبت بمساءلة إسرائيل عن جرائمها، بما في ذلك الاعتداءات العسكرية الأخيرة التي استهدفت آلاف المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية، ومنها مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٨١ - وأفادت أن التقدم المحرز في مجال حماية الأطفال من العنف كان بطيئا جدا ومجزأ، في ظل استمرار خطر اندلاع العنف. وأوضحت الأهمية الحاسمة للبيانات والبحوث في إظهار العنف الموجه ضد الأطفال بشكل جلي، والتصدي لاستمرار قبول المجتمع له وفهم أسبابه. وفي هذا السياق، رحبت باجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بسبل ووسائل التعجيل بالجهود العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال.

٨٢ - واسترسلت قائلة إن الجزائر صدقت على جميع الصكوك الدولية الرئيسية لتعزيز حقوق الطفل، كما أصدرت تشريعات وطنية لكفالة حماية تلك الحقوق بقدر أكبر من الفعالية. واعتمدت أيضا استراتيجية وطنية للأسرة وخطة وطنية لحماية الطفل واستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وقالت إن بلدها يكافح من أجل القضاء على عمالة الأطفال واستغلالهم في البغاء، وعلى جميع أشكال الاتجار، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنشر مواد إباحية عن الأطفال، مشيرة إلى أن القانون الجنائي الجزائري يعاقب بشدة جميع أشكال العنف الموجه ضد الأطفال، بما فيها الاعتداء والاستغلال الجنسيان.

٨٣ - وذكرت أن حكومة بلدها زادت من استثمارها في المجال الصحي، بما في ذلك تنفيذ برامج التحصين على الصعيد الوطني، مما أدى إلى خفض معدل وفيات الرضع من نسبة ٣٤,٧ لألف رضيع في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٥,٥ لألف رضيع في عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى تحسين الرعاية الطبية. وأوضحت فيما يتعلق بالتعليم أنه تعليم لا تمييزي ومجاني وإلزامي بالنسبة للأطفال حتى سن السادسة عشرة. وقالت في الختام إن الجزائر حققت هدف توفير التعليم للجميع إذ بلغت نسبة الالتحاق بالمدرسة ٩٧,٩٦ في المائة خلال السنة الدراسية ٢٠١٢/٢٠١٣.

٨٤ - رئيس الأساقفة أوزا (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه خلال عام ٢٠١٣ وحده، أثرت النزاعات المسلحة على حياة أكثر من ٢٥٠ مليون طفل دون سن الخامسة، مشيرا إلى أن من شأن كل نزاع أو وباء أو كارثة طبيعية تقويض التقدم الثابت الذي تم إحرازه خلال العقود الأخيرة في اتجاه خفض وفيات الأطفال وتحسين الحصول على الغذاء والمياه الصالحة للشرب والتعليم. ورأى أن ما يدعو إلى المزيد من الأسف أن يكون مصدر هذا التقهقر هو المآسي التي يتسبب فيها الإنسان والتي تستهدف على وجه التحديد الأطفال، حيث يشكلون ضحايا تلك المآسي ويتم استغلالهم فيها كأدوات. وواصل قائلا إنه تم قتل وتشويه الملايين من الأطفال في السنوات الأخيرة، وقد استمر أيضا تجنيد الأطفال. كما أن بعض الأطفال يُرغمون على تنفيذ تفجيرات انتحارية. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الأطفال يُحرمون من الحق الأساسي في الحياة في ظل ممارسة الاختيار قبل الولادة التي يُعتمد فيها إجهاض الأطفال إما للاشتباه في إصابتهم بإعاقة أو بسبب نوع جنسهم فحسب.

٨٥ - وأضاف قائلا إن اتفاقية حقوق الطفل تُعتبر بمثابة اعتراف جدير بالثناء بالحقوق الأساسية والكرامة الملازمة لأي إنسان، إذ تحدد المبادئ الأساسية المتمثلة في حماية حقوق الطفل قبل الولادة وبعدها، واعتبار الأسرة البيئة الطبيعية لنمو الأطفال وتعليمهم، وكفالة حق الطفل في الرعاية الصحية والتعليم. ورأى أن القضاء على العنف الموجه ضد الأطفال يتطلب من الدول والحكومات والمجتمع المدني والجماعات الدينية دعم الأسرة وتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها. وفي هذا الإطار، يُولي وفده أهمية كبرى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وأشار أيضا إلى تأييد وفد بلده لفكرة أن يقوم الآباء ومقدِّمو الرعاية الذين يتميزون بحسن الاطلاع وحب المعرفة والمشاركة، بتقديم الدعم إلى الأطفال وتزويدهم بالمشورة فيما يخص كيفية استخدام الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف ضمان خوض تجربة أكثر أمانا. وقال إن الكنيسة الكاثوليكية سوف تواصل هي الأخرى العمل من أجل الإفراج عن الأطفال المجندين والمساعدة في تعليمهم وإعادة إدماجهم داخل أسَرهم ومجتمعاتهم، بالإضافة إلى الجهود الطويلة الأمد التي تبذلها لضمان توفير الغذاء والتعليم للأطفال في جميع أنحاء العالم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.